

اليمن يجب وضع حد لمضايقة الصحفيين

تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بشأن ما يتعرض له الصحفيون اليمنيون من مضايقات على أيدي قوات الأمن اليمنية. فالصحفيون الذي يوجهون انتقادات للحكومة يستهدفون بصورة متزايدة ويواجهون الانتهاكات، بما فيها الاعتقال التعسفي والضرب ومصادرة الوثائق وأجهزة الحاسوب الخاصة بهم. ومثل هذا الاستهداف للصحفيين من جانب قوات الأمن إنما يرمي في نهاية الأمر إلى إسكات الصحفيين ومنعهم من الإبلاغ عما يحدث.

وفي OP أغسطس/آب، اعتُقل جمال عمرو، رئيس تحرير صحيفة الوسط، على أيدي قوات الأمن خارج منزله في صنعاء وأُخذ إلى مكان غير معروف حيث تعرض للضرب والتهديد بالقتل. وجاء الاعتداء على جمال عمرو إثر نشر الوسط مقالات تنتقد مسؤولين حكوميين وتتهمهم بالفساد.

وبعد ذلك بيوم واحد، طبقاً لما ورد، دهم ستة من رجال الأمن مكتب أحمد الحاج، وهو صحفي يعمل لحساب أسوشييتد برس، حيث قام هؤلاء بمصادرة ملفاته وجهازي حاسوب. واعتُقل كذلك حارس المكتب، محمد عبد البدر، وهو مواطن صومالي، ويعتقد، بحسب ما ذُكر، أنه محتجز في سجن الأمن السياسي في صنعاء.

وفي OR أغسطس/آب، دهمت قوات الأمن أيضاً، طبقاً لما ورد، مكاتب الصحفي سامي غالب، وهو صحفي يعمل في صحيفة النداء، حيث صودرت ملفاته وأجهزة الحاسوب الخاصة به.

ووفقاً لما ذُكر، فقد أُلغيت الرخصة الممنوحة لمنظمة "مراسلات صحفيات بلا حدود" بعد نشرها تقارير تتعلق بمظاهرات OM يوليو/تموز، التي قتل أثناءها عشرات الأشخاص.

إن منظمة العفو الدولية تدعو حكومة اليمن إلى وضع حد لمضايقة الصحفيين وترهيبهم، وإلى وقف الانتهاكات الأخرى ضد الصحفيين وضمان احترام حقهم في حرية التعبير المكرسة في المادة NV من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضم اليمن إليه كدولة طرف.

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات اليمنية أيضاً على فتح تحقيق مستقل وغير متحيز على وجه السرعة في الانتهاكات ضد هؤلاء الأفراد، وربما ضد غيرهم، وتقديم أي شخص تتبين مسؤوليته عن أي من هذه الانتهاكات إلى العدالة.